



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

فيكم واثقون

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie, du Commerce,
de l'Économie Verte et Numérique



المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة
والاقتصاد الأخضر والرقمي

بلاغ
صحفي

بنك المشاريع

رافعة من أجل إعطاء دفعة للاستثمار
الصناعي والانتعاش الاقتصادي

التجاري وفا بنك يدعم « بنك المشاريع » لوزارة الصناعة من أجل المساهمة
في ضخ دينامية جديدة في الاقتصاد الوطني

الدار البيضاء، في 14 دجنبر 2020 - نظم التجاري وفا بنك، بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، ندوة عبر تقنية الاتصال المرئي حول موضوع: « بنك المشاريع : محرك تسريع الاستثمار الصناعي وضخ دينامية جديدة في الاقتصاد الوطني ».

وضم هذا اللقاء العديد من الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع، لاسيما الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمراكز الجهوية للاستثمار والفاعلين الصناعيين و Bpifrance. ويجسد توحيد جهود هؤلاء المتدخلين إرادتهم المشتركة للعمل من أجل ضخ دينامية جديدة في اقتصادنا الوطني بغية تجاوز تداعيات الأزمة ولوج حقبة جديدة من التطوير الصناعي.

إن مبادرة التجاري وفا بنك بالانخراط في هذا الحدث هو تعبير عن دعمه الطبيعي للتدابير الحكومية لفائدة الاقتصاد الوطني، وبالأخص في ظل سياق الأزمة حيث يعد الإنعاش الصناعي أمرا حيويا، وعن التزامه الإرادي لمواكبة المستثمرين والصناعيين من أجل اغتنام فرص الإقلاع بغية تجاوز الأزمة من خلال تكتيف أو تنويع أنشطته. وفي هذا الصدد، صرح السيد محمد الكتاني، الرئيس المدير العام لمجموعة التجاري وفا بنك، في افتتاح هذه الندوة عبر تقنية الاتصال المرئي بأن « إرادة المجموعة تكمن في تقديم مساهمة حيوية وقوية في الإنعاش الاقتصادي عبر مواكبة خاصة لمشاريع الاستثمار والوحدات الصناعية أيا كان حجمها من أجل إعادة الأمل في انتعاش حقيقي لفائدة الفاعلين. فبلادنا تزخر بالعديد من الفرص الصناعية التي يجب استغلالها، سواء على صعيد السوق المحلية أو الصادرات ومبادرة " بنك المشاريع " هي محرك ممتاز للشروع في تحقيق قطيعة مع الأزمة ».



بلاغ صحفي

بنك المشاريع رافعة من أجل إعطاء دفعة للاستثمار الصناعي والأنشعاش الاقتصادي

وتميزت هذه الندوة بمدخلة السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الذي أعلن بأن بنك المشاريع تعزز بمائة فرص استثمارية في مختلف القطاعات الصناعية. وهي مبادرة ضمن العديد من المبادرات الرامية لتعزيز مواكبة حاملي المشاريع ومن ضمنها القيام بشراكة مع اتحاد منظومة المقاولات الناشئة ومغرب للمقاولات الصغيرة والمتوسطة بإطلاق برنامج للاحتضان خاص بالمقاولات الناشئة الصناعية وإعداد دليل لمختلف عروض المواكبة المقترحة ووضع موقع إلكتروني خاص ببنك المشاريع (banquedeprojets.mcinet.gov.ma).

ومن ناحية أخرى، ذكر السيد العلمي بأنه « من أصل 183 مليار درهم التي يتم استيرادها سنويا، يمكن تعويض 34 مليار درهم بالإنتاج المحلي، علما أن المغرب يزخر بكفاءات وإمكانيات، والتي شاهدنا بروزها تحت تأثير الأزمة الصحية ».

ومن هذا المنطلق، نشأت مبادرة الوزارة التي تم إطلاقها في أكتوبر 2020 والمسماة « بنك المشاريع الصناعية » التي تندرج في إطار المخطط الجديد للإقلاع الصناعي 2020-2021. ويكمن هدفها في تحفيز الاستثمار والإنتاج الوطني من خلال إبراز الفرص الاستثمارية في عدة قطاعات من أجل إعادة الثقة للفاعلين الصناعيين.

وتتجسد هذه الفرص الاستثمارية من خلال جاذبات مشاريع خاصة وتهتم تسعة قطاعات : الصناعات الغذائية والكهربائية والإلكترونية والحركية والنقل والنسيج والجلد والصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية ومواد البناء والبلاستيك والصناعات الميكانيكية والتعدينية. ويتم تدعيمها من خلال امتيازات وتحفيزات على مستوى الدعم والتمويل والمساعدة في التكوين وكذا على الصعيد العقاري والمالي والقطاعي. ومن بين الحوافز التي يجب تفعيلها لتشجيع تعويض الواردات وإحداث مناصب الشغل نشير إلى فتح الصفقات العمومية والخاصة في وجه حاملي المشاريع وتشجيع المشاريع ذات المؤهلات الواعدة في قطاع التصدير.

وللتذكير، فمخطط الإقلاع الصناعي 2021-2023 الذي يعد بنك المشاريع لبنة منه، يطمح لتعزيز إدماج سلاسل الإنتاج الصناعية ضمن مقاربة للابتكار بغية تأكيد المكانة الصناعية للمملكة من جهة وتحسين تنافسية المغرب ليمتدح كمشرك دولي استراتيجي من جهة أخرى. وستعمل هذه الاستراتيجية على تحفيز إعادة الطابع المحلي للإنتاج الصناعي في سياق يتسم بتحفيز الأسواق المستهدفة للقرب عند القيام بتمويلها.



بلاغ صحفي

بنك المشاريع رافعة من أجل إعطاء دفعة للاستثمار الصناعي والأنشغال الاقتصادي

من ناحية أخرى، تبنى الاتحاد العام لمقاولات المغرب ممثلاً برئيسه السيد شكيب العليج والمراكز الجهوية للاستثمار ممثلة بالمدرء العامين، رؤية مخطط الإنعاش الصناعي، مواكبين بشكل فعال تدابير تحفيز الاستثمار وريادة الأعمال الصناعية والأنشطة القطاعية.

ومن جهته، وضع التجاري وفا بنك لدعم مبادرة « بنك المشاريع » تدابير شاملة تغطي عدة جوانب كفيلا بتلبية احتياجات المستثمرين والصناعيين. وتقوم هذه التدابير التي تجمع بين خدمات بنك علائقي ورقمي على حد سواء من أجل مد المقاولات بأفضل تجربة زبون على :

- تنظيم قطاعي يخول الولوج لخبراء مختصين من أجل نصائح على المقاس وتكفل مشخص حسب الاحتياجات الخاصة لكل مقاول ؛
- حلول تمويل مادية وغير مادية للمستثمرين تتماشى واحتياجات الصناعيين ونشاطهم وتتضمن آليات الدعم والمساندة الموضوعية من طرف الشركاء " مغرب المقاولات الصغيرة والمتوسطة " و " الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات " (صندوق الضمان المركزي سابقا)؛
- نصائح ومساعدة في إنجاز برامج الاستثمار وتصميم الملفات مع فرق خاصة.

وباعتباره فاعلا مهما في تطوير الاقتصاد ومواكبة المبادرات الموجهة للمقاولات، يفتح التجاري وفا بنك أبوابه لكل مقاول مغربي أو أجنبي، حامل لمشروع صناعي من أجل إنجاح رهان الإقلاع وضمود النسيج الصناعي المغربي وإنعاش السوق من خلال نموذج اقتصادي محلي لتعويض المنتجات المستوردة.

رابط الندوة : https://youtu.be/bj_immKwvYo

التواصل مع وسائل الإعلام - مجموعة التجاري وفا بنك

وفاء غوات

المسؤولة عن العلاقة مع وسائل الإعلام - التواصل المؤسساتي

الهاتف : +212 5 22 54 53 57

الهاتف النقال : +212 6 47 47 32 90

البريد الإلكتروني : o.ghaouat@attijariwafa.com